علاقة تركيا بقطبي السياسة الفلسطينية

(حماس وحكومتها والسلطة الفلسطينية)

محدداتها، تقييم التجربة، إمكانية تطورها ومستقبلها

تمهيد:

تُعد تركيا واحدة من دول الإقليم القليلة التي تحتفظ بعلاقاتٍ جيدة بشكل متوازٍ مع قطبي السياسة الفلسطينية "فتح وحماس"، هذا التوجه التركي مخالف لقاعدة التحالفات الإقليمية التي تتبناها كافة دول المنطقة، توافقاً مع ما تحظى به السياسة الخارجية التركية من مستوى جيد من الاستقلالية ومقاومة الضغوط الخارجية، إلى جانب مراعاة عنصر البرغماتية في بعض الأحيان لتحقيق التوازن ما بين محددات العلاقة وأهدافها، خاصةً وأن للمسألة الفلسطينية أهميتها وحضورها لدى الأوساط التركية شعباً وأحزاباً؛ فقد تم افتتاح مكتب تمثيل منظمة التحرير في العاصمة أنقرة عام ١٩٧٩ [1]، فيما كانت تركيا العلمانية ثاني دولة من خارج الدول العربية تعترف بالدولة الفلسطينية عام ١٩٨٩ بعد إعلان الاستقلال في الجزائر، وقد جسدت ذلك بتحويل مقر منظمة التحرير في أنقرة إلى سفارة فيما بعد [2].

وفي ظل عدم نجاح سياسة "صفر مشاكل" التي تبناها وزير الخارجية ورئيس الوزراء الأسبق أحمد داود أوغلو بسبب المتغيرات الإقليمية المتمثلة في توتر العلاقات مع "إسرائيل" والخلاف مع القوى الإقليمية الذي حول مسار التغيير في العالم العربي وما أطلق عليه الربيع العربي، واضطرارها التدخل في بعض النزاعات الإقليمية من جهةٍ أخرى، أبقت تركيا على علاقاتٍ جيدة مع قطبي السياسة الفلسطينية حركة حماس والسلطة؛ لكن هذه العلاقة كانت دون المأمول فلسطينياً، خاصةً وأن جميع هذه المتغيرات الإقليمية تسببت في حصر الدور التركي في حدودٍ ضيقة أشغلَ تركيا عن التفرغ لملفات القضية الفلسطينية، الأمر الذي جعلها تتغاضى عن شرط رفع الحصار عن غزة لعودة العلاقات مع "إسرائيل" في اتفاق روما عام ٢٠١٦، كما لم تنجح في تنفيذ وعدها بحل أزمة الكهرباء في غزة [3].

---

[1] أوران، مصطفى، العلاقات التركية الإسرائيلية خلال حكم العدالة والتنمية، مركز أبحاث سلام الشرق الأوسط الدولي، 2011، ص7.

[2] رضوان، وليد، العلاقات التركية العربية: دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية والعلاقات السورية-التركية أنموذجاً، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006، ص196.

[3] ما أهمية اتفاقية التطبيع بين إسرائيل وتركيا؟، BBC عربي، 26 حزيران 2016، https://www.bbc.com/arabic/interactivity/2016/06/160626_comments_turkey_israel_agreement

تاريخياً، سعت تركيا لكسب دعم الدول العربية في القضية القبرصية -على وجه الخصوص- سواء على صعيد الأمم المتحدة أو على صعيد منظمة المؤتمر الإسلامي [4]، وهذ ما يفسر توجه تركيا لبناء علاقات دبلوماسية مع الدول العربية. كما كان للأزمات السياسية والاقتصادية التي عانت منها تركيا آنذاك دوراً كبيراً في تقليل اعتمادها على الدول الغربية الرافضة لإدخال تركيا ضمن الاتحاد الأوروبي [5]والتوجه نحو الدول العربية الغنية بالموارد النفطية؛ مفضلةً البقاء في معزل عن الأزمة التي تولدت إثر استخدام سلاح النفط من قبل الدول العربية الأعضاء في الأوبك، ورغبتها في الحفاظ على امتيازاتها النفطية لدى هذه الدول [6]؛ لذا بدت تركيا أكثر اهتماماً بقضايا الشرق الأوسط، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. ومؤخراً، وفرت حكومة العدالة والتنمية بيئة سياسية مواتية لإطلاق المجتمع المدني في تركيا سفينة مافي مرمرا في العام ٢٠١٠ [7] بمعزل عن ضغوط الوضع الداخلي التركي، خاصةً وأن التعديلات الدستورية التي أجريت مكنت المدنيين من الإمساك بالسياسة

[4] شكّل تصويت الدول العربية لصالح القرار الأممي الذي أكد على ضرورة عدم تدخل تركيا في المسألة القبرصية عام 1965، وإعلان إسرائيل عن عزمها إرسال مساعدات إلى قبرص، دافعاً قوياً في إعادة تركيا حساباتها فيما يتعلق بسياساتها تجاه الدول العربية، من خلال عدة ملفات، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، حيث بدأت بتبني مواقفاً أكثر انسجاماً مع التوجهات العربية؛ وذلك رغبةً في الحصول على مزيدٍ من الدعم العربي لصالح موقفها من القضية القبرصية، وهذا ما يفسر مواقفها المتتالية -آنذاك- الداعمة للقضايا العربية عامةً والقضية الفلسطينية خاصةً، ومنها دعم موقف مصر قبيل حرب 1967 من خلال رفضها الانضمام إلى مجموعة الدول التي دعمت إعادة فتح خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية، كما أكدت على ضرورة انسحاب الأخيرة من الأراضي التي احتلتها عام 1967. ينظر: حسان، سمر، الدور التنموي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2010، 2012، ص21؛ تشبينار، عمر، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد: 10، أيلول 2008، ص9.

[5] بدأت محاولات تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي – عندما تحت مسمى الجماعة الاقتصادية الأوروبية- منذ تقديمها الطلب الأول للانضمام عام 1959، وبناءً عليه تم توقيع اتفاقية إنشاء رابطة بين جمهورية تركيا والجماعة الاقتصادية الأوروبية، عرفت باسم "اتفاقية أنقرة" بتاريخ 12 سبتمبر 1963، كما وضع بروتوكول أخر لإلغاء التعريفات الجمركية بين تركيا والجماعة الاقتصادية الأوروبية في نوفمبر عام 1970، فيما تقدمت تركيا بطلبٍ أخر للحصول على العضوية الرسمية في الجماعة عام 1987، الذي قوبل بالتأكيد مع تأجيل الموافقة عليه؛ ريثما تتحسن الأوضاع المتعلقة بالوضع الاقتصادي والسياسي التركي، خاصةً علاقاتها المتوترة مع اليونان. ومع تغير بنية الجماعة الاقتصادية إلى ما يسمى حالياً الاتحاد الأوروبي عام 1993 استمرت محاولات تركيا لنزع عضويتها، لكن لم يناقش ملف انضمامها -للأسباب سابقة الذكر- أثناء مفاوضات ومناقشات انضمام دول أوروبا الشرقية والبلقان في لوكسمبرج عام 1997، على الرغم من الموافقة سابقاً على إنشاء اتحاد جمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي عام 1995، وفي بداية الالفية الجديدة استأنفت حكومة حزب العدالة والتنمية المحاولات، ولكن دون جدوى. ينظر: Özer, Akif, Avrupa Birliğine Tam Üyeliğin Eşiğinde Türkiye, Yönetim ve Ekonomi Dergisi, Cilt: 16, Sayı: 1, 2009, Celal Bayar Üniversitesi, Ss 91-94.

[6] روبنس، فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، قبرص: دار فرطبة للنشر والتوثيق، 1993، ص98.

[7] اعتبر الهجوم على سفينة مافي مرمرا بمثابة تحول مهم في دور تركيا في القضية الفلسطينية، لأنه ساهم بشكلٍ غير مباشر في تقريب تركيا من القضية الفلسطينية على مستويات عدة على حساب العلاقة مع دولة الاحتلال، وفي هذا السياق أعلن أردوغان بعد أسبوع من حادثة سفينة مرمرا استعداد تركيا إلى لعب دور الوساطة إلى جانب مصر لتحقيق المصالحة بين فتح وحماس، اللتان رحبتا بهذا الدور، فيما رحبت مصر هي الأخرى واعتبرته دوراً مكملاً لدورها، وستدعمّه، وهو ما شُوهد من خلال مشاركة وزير الخارجية التركي في مؤتمر المصالحة الفلسطينية الموقع في القاهرة بتاريخ 4 مايو 2011. ينظر: الزنط، إسلام، التحول في السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، دراسة مقارنة بين مرحلة ما قبل 2002 وبعدها، رسالة ماجستير غير منشورة، تركيا: جامعة سكاريا، ص54.

الخارجية وتفعيل ممارسة صلاحياتها بعيداً عن سيطرة الدولة العميقة المتمثلة بقيادة المؤسسة العسكرية، خصوصاً فيما يتعلق بملفات اليونان ودول الشرق الأوسط[8].

وكان مما أثر سلباً أيضاً على العلاقة بين تركيا وحماس، ما تم تداوله حول العلاقة بين الأخيرة ومحمد دحلان المتهم من بعض وسائل الإعلام في تركيا بتورطه في الانقلاب العسكري عام ٢٠١٦، وهو ما حاول الرئيس محمود عباس استغلاله للتقارب مع الجانب التركي، ليس بهدف الاستفادة من دور تركيا الاقليمي لمصلحة السلطة الفلسطينية فحسب؛ إنما في محاولةٍ لمزاحمة حماس وعدم ترك المجال لها لتطوير تحالفها مع تركيا؛ ما تسبب في إبعاد تركيا عن التأثير على المعادلة الداخلية الفلسطينية مؤقتاً.

وقد نجح محمود عباس في التمهيد لتفاهمات أمنية مشتركة مع تركيا عام 2018، وكانت تركيا محطة مهمة لعباس في يوليو 2021 بعد حرب غزة "سيف القدس" للانتهاء من توقيع الاتفاق الأمني؛ تمهيداً لنقل العلاقات الفلسطينية التركية لتكون أشبه بالنموذج الليبي، وهذا ما تطمح إليه تركيا في إطار صراعها على الغاز مع قوى شرق المتوسط [9].

محددات الدور التركي في القضية الفلسطينية:

يستدعي استعراض المحطات في العلاقات التركية الفلسطينية، الكثير من التساؤلات حول محددات تلك العلاقات، وإمكانية الاستثمار فيها فلسطينياً وإقليمياً، بالإضافة إلى تقييم تجربة تلك العلاقة بقطبي السياسة الفلسطينية فتح وحماس، وأخيراً، مستقبلها في ضوء تحولات ومتغيرات علاقات تركيا الإقليمية والدولية، والتحولات المحتملة على مستوى السياسة الداخلية، خاصةً وأن تركيا مُقبلة على انتخابات برلمانية ورئاسية حاسمة عام 2023، سيكون لها انعكاسات على السياسة الخارجية التركية، وأجنداتها الإقليمية، وفي مقدمتها ملفات القضية الفلسطينية.

أولاً: محددات العلاقات الفلسطينية التركية:

- التعامل مع القضية الفلسطينية كمفتاح لدورها الإقليمي في المنطقة:

[8] أصلان، علي، وميش نبي، العام الخامس عشر للعدالة والتنمية: السياسة، تركيا: مركز SETA للدراسات، 2018.

[9] في إطار التعاون الأمني المشترك الذي ورد في البيان المعلن بين تركيا والسلطة الفلسطينية عام 2018، ووُفق عليه عام 2021، وقُع العديد من التفاهمات الأمنية، مثل: مكافحة غسيل الأموال، والجرائم الإلكترونية، وتهريب الممتلكات الثقافية والطبيعية، وتهريب المخدرات والمهاجرين غير الشرعيين، وتبادل المعلومات الاستخباراتية والعملياتية ضد ملفات الإرهاب، وغيرها. ينظر: خطوة أولى نحو تطبيق النموذج الليبي، يني شفق، تركيا، 4 حزيران 2021، https://www.yenisafak.com/dunya/libya-modeline-ilk-adim-3636571

تطرقنا في المقدمة إلى ربط تركيا لعلاقاتها مع العالم العربي بفتح مكتب تمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة عام ١٩٧٩، وذلك في سياق محاولة تأمين احتياجاتها النفطية من قبل الدول العربية والتخلص من إحباطها بعد الفشل المتواصل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على الرغم من تقديم التنازلات في بعض الملفات الإقليمية في سبيل ذلك، بالإضافة إلى رغبتها في كسب الدعم العربي لموقفها في القضية القبرصية [10].

بالرغم من اعتراف تركيا ب"اسرائيل" مبكراً عام 1949 وحفاظها على مستوى محايد فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، إلا أن هناك محددات إقليمية تمثلت في استمرارية المواجهات العربية الإسرائيلية على أكثر من جبهة، وداخلية تمثلت في توالي الانقلابات العسكرية، أثرت على إبقاء العلاقة بعيداً عن التطور في مختلف المجالات، وهو ما لُوحظ فيما يتعلق بعلاقاتها الاقتصادية، حيث لم يتجاوز التبادل التجاري بين أنقرة وتل أبيب حد ٢٠٠ مليون دولار سنوياً حتى عام ١٩٩٤، ومع توقيع اتفاقية أوسلو تضاعف التبادل عام ١٩٩٦ ليصل لنحو ٧٦٣ مليون دولار سنوياً [11] .

وبالنسبة لعلاقاتها في المجالات العسكرية والأمنية، التي دفعت بها عملية السلام بين منظمة التحرير و"إسرائيل" إلى الارتفاع بشكلٍ ملحوظ وغير مسبوق، حيث وقعت العديد من الاتفاقيات العسكرية بين الطرفين، إثر توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، لذا وصفت فترة التسعينيات بالمرحلة الذهبية في العلاقات العسكرية؛ وذلك تزامناً مع تخلص تركيا من العتب والإحراج السياسي إقليمياً مع التطبيع المتبادل بين طرفي الصراع أنفسهم، الأمر الذي جعلها ترفع من مستوى التمثيل الدبلوماسي مع كلا الطرفين بفتح سفارتهما عام ١٩٩١ [12].

بالإشارة إلى سفينة مرمرا، فقد جاءت بعد حوالي ٧ سنوات من صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، وكانت حدثاً مهماً للسياسة الخارجية التركية التي بدأت تتخذ توجهاً مستقلاً عن إملاءات المؤسسة العسكرية وهيمنتها إثر التعديلات الدستورية، ومنذ ذلك الحين أخذت علاقات تركيا بقطبي السياسة

[10] تشبينار، عمر، سياسات تركيا في الشرق الأوسط، ص9.

[11] أبو مطلق، رائد، العلاقات التركية-الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر، 2011، ص57.

[12] اتبع ذلك التطبيع الدبلوماسي استقبال شمعون بيريز وزير خارجية آنذاك عام 1993، ولقاء وايزمان وديميرال عام 1994 تحت مظلة العلَمين التركي والإسرائيلي، الأمر الذي وصف بالحلم، في إشارة إلى التغير غير المعهود في العلاقات الثنائية التي شهدت انفراجة بشكلٍ ملحوظ في العديد من المجالات، وفي مقدمتها التعاون العسكري. ينظر: دورسون أوغلو، آلب تيكين، الاتفاق الاستراتيجي: حكاية العلاقات التركية الإسرائيلية، إسطنبول: أنكا، 2000، ص50-53.

الفلسطيني حركة حماس والسلطة الفلسطينية تشق طريقها نحو التطور على المستويين الإنساني الإغاثي والسياسي.

تدرك تركيا أنه من خلال القضية الفلسطينية يمكنها أن تلعب الكثير من الأدوار الإقليمية في الشرق الأوسط، فهي لا تترك الطرف الفلسطيني يتجه لتحالف الغاز المضاد في المتوسط من جانب، وتبقي على القضية الفلسطينية واحدة من أهم أدوات الضغط على "إسرائيل"[13]، أو تخفيف الضغط الاقليمي عليها عبر منظمات PKK – PYD الارهابية المدعومة "إسرائيلياً" وأمريكياً من جانبٍ أخر.

- عدم تجاوز تركيا علاقاتها الإقليمية والدولية:

مهما بلغ مستوى العلاقات بين الجانبين الفلسطيني والتركي، إلا أن الأخيرة تحافظ على خطوط حمراء لا تتجاوزها في علاقتها مع الأطراف الإقليمية والدولية المختلفة، وهو ما بدا واضحاً في اتفاق إعادة العلاقات مع "إسرائيل" بعد انقطاعها بسبب حادثة مافي مرمرا حتى عام ٢٠١٦، وقبل ذلك طلبت السلطات التركية مغادرة صالح العاروري نائب رئيس حركة حماس الحالي الأراضي التركية، على إثر تصريحات له في إسطنبول عام ٢٠١٥ تبنّى خلالها عملية خطف المستوطنين الثلاث في الخليل، الأمر الذي لا ترغب به تركيا لكيلا تسجل موقفاً يدينها أمام حلفائها الدوليين في الغرب[14].

كلما تحسنت علاقات تركيا بحلفائها الدوليين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، انعكس ذلك سلباً على توجهات تركيا فيما يتعلق بسياستها الخارجية تجاه القضايا العربية عامةً، والقضية الفلسطينية خاصةً، على سبيل المثال؛ تبنت تركيا مواقفاً أكثر حذراً، خلال فترة الثمانينيات، وذلك على إثر محاولتها تحسين علاقاتها بالغرب مبتعدةً عن أي توجهات قد تصيب هذه العلاقة بالسوء، على العكس تماماً من توجهاتها خلال فترة السبعينيات، حيث شهدت علاقاتها بالغرب والولايات المتحدة برودا وتراجعاً ملحوظاً بسبب القضية القبرصية التي كانت أيضاً الدافع الرئيسي لنسج تركيا علاقات إيجابية مع دول العالم العربي على مختلف المستويات آنذاك، وتبنت مواقفاً تتماشى وتتقاطع في عمقها الإقليمي مع المواقف العربية، خاصةً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية[15]، وهي المقاربة ذاتها التي لعبت دوراً خلال انقطاع العلاقات السياسية والدبلوماسية والعسكرية مع "إسرائيل" بعد الهجوم على سفينة مافي مرمرا 2010، واستمرت حتى اتفاق روما لتطبيع العلاقات عام

[13] الزنط، إسلام، التحول في السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، ص39.

[14] جندي، أسيل، حملة اتهامات إسرائيلية لتركيا وحماس، 02.12.2014، https://2u.pw/n9Mtb

[15] روبنس، فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ص98

2016، حيث شهدت سنوات القطيعة الدبلوماسية تقارباً تركياً من القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وهو ما بدأت تركياً مؤخراً مراعاته - نسبياً - من خلال تبني مواقفاً أكثر حذراً؛ رغبةً في منع أي توتر لعلاقاتها بحلفائها الدوليين من شأنه أن يؤثر على الوضع الاقتصادي عامةً، وعلى وضع الحزب الحاكم الداخلي، خاصةً، وأنه على أبوبِ انتخاباتٍ مرتقبة.

- البيئة الداخلية التركية:

منذ عام 2002 يسيطر حزب العدالة والتنمية على الحكم، لكن تعقيدات البيئة الداخلية التركية تحد من حركة السياسة الخارجية، فتدخل تركيا في ليبيا بطلب من الحكومة الشرعية في طرابلس، وتوتر علاقاتها مع أطراف عربية وغربية عرّضها لانتقادات داخلية متواصلة من أحزاب المعارضة، هذه الانتقادات تلقى صداها في الشارع التركي[16]، خاصةً وأن انعكاسات تلك المتغيرات في علاقاتها الإقليمية والدولية جراء تدخلاتها تظهر بشدة على مستوى الاقتصاد التركي.

ولعل ما يميز القضية الفلسطينية عن غيرها من القضايا الاقليمية المرتبطة بتركيا، أنها تحظى بتعاطف شعبي جيد مقارنةً بالقضايا والملفات الأخرى، الأمر الذي حرصت أحزاب المعارضة على إظهاره مؤخراً [17]، من خلال ترحيب واستقبال بعض قياداتها لرئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية [18]، وكذلك أثناء تغطية وسائل إعلامها لقضية إلقاء الأمن التركي القبض على خلية عملاء للموساد الاسرائيلي مكونة من 15 شخص، تطرقت إليها

[16] SAYIN, Ayşe, Libya tezkeresi Meclis'ten geçti, Genel Kurul'da neler yaşandı?, BBC, 2 Ocak 2020, https://www.bbc.com/turkce/haberler-turkiye-50978212

[17] على الرغم من أن أحزاب المعارضة التركية مؤخراً أصبحت تتبع سياسة دعم القضية الفلسطينية، من خلال تصريحاتها واستقبالها لعدد من القيادات الفلسطينية؛ وذلك تماشياً مع التوجه العام الشعبي والحكومي الذي رسخ القضية الفلسطينية في أولويات أجندة سياسته الخارجية، إلا أنها -حتى وقتٍ قريب- كانت تتبنى توجهاً معارضاً لعلاقة تركيا بحركة حماس، حيث صرح رئيس حزب الشعب الجمهوري السابق دينيز بايكال، معلقاً على دعوة خالد مشعل إثر فوز حماس في الانتخابات عام 2006: "موقف تركيا من الإرهاب بدأ يطرح للنقاش"، كما قال قائد القوات البرية آنذاك يشار بيكانيت: "لا أريد الحديث في المسائل السياسية، لكن حماس هي منظمة إرهابية"، فيما انتقض الرئيس الأسبق سليمان ديميرال هذه الزيارة قائلاً: "تأتون برجلٍ لم يخلع بعد عباءة الإرهاب"، كذلك بالنسبة إلى كمال كلتشدار أوغلو رئيس CHP قال في تعليقٍ له على واقعة مافي مرمرا عام 2010: "ماذا سنقول عندما يُقال بأن PKK ليست إرهابية؟" في إشارة منه إلى موقف الغرب من حماس. ينظر:
Askerin değerlendirmesi net: Hamas bir terör örgütüdür, Haberler, 04.03.2006, https://m.haberler.com/askerin-degerlendirmesi-net-hamas-bir-teror-haberi/ ; Kılıçdaroğlu: AK Parti Vekilleri Mavi Marmara'ya Neden Bindirmedi, Hürriyet, 07.06.2010. http://www.hurriyet.com.tr/gundem/kilicdaroglu-ak-parti-vekilleri-mavi-marmaraya-neden-bindirmedi14951467

[18] Kılıçdaroğlu, Haniye ile görüştü, Cumhuriyet, 3 Ocak 2012, https://www.cumhuriyet.com.tr/haber/kilicdaroglu-haniye-ile-gorustu-310058

بشكلٍ ايجابي، وركزت التحليلات على معاناة الفلسطيني في الخارج بسبب الملاحقة الأمنية الاسرائيلية، واستعرضوا بعض حوادث الاغتيالات للفلسطينيين في بلدان مختلفة [19] .

لكن تبقى بعض مكونات المجتمع التركي ذات الصبغة العلمانية والقومية، عائقاً أمام الانفتاح التركي على العالم العربي، وبدرجة أقل على القضية الفلسطينية [20]، لذلك تراعي الحكومة التركية تلك البيئة وتحرص على عدم توفير دعم عسكري وأمني لحركة حماس، وتكتفي بالدعم الإنساني والسياسي؛ مراعاة لتركيبة السياسة الداخلية التركية المتمثلة بأحزاب المعارضة من جهة، والقوى الاقليمية والدولية من جهة أخرى، نظراً لما تمتلكه هذه القوى من أدوات داخل اللعبة السياسية التركية، وهذا ما يجعلها تفضل البقاء في المنطقة الرمادية، ورفع مستوى الدعم والمساندة تدريجياً وفق حساباتها الداخلية دون المساس بهذا المحدد.

- الحزب الحاكم ودوره في سير العلاقة:

كان للمرجعية الفكرية ذات الجذور الإسلامية لعدد من قيادات الحزب الحاكم دوراً مهماً وملحوظاً في نشوء علاقات جيدة بين قيادات حزب العدالة والتنمية وحركة حماس منذ بدايات اقتحام الأخيرة معترك السياسة؛ إثر فوزها في انتخابات عام ٢٠٠٦، وقد كان لهذا العامل دوراً كبيراً في صياغة التوجهات الأولية لحكومة العدالة والتنمية متمثلة برئيسها أردوغان، الذي برر علاقاته مع حركة حماس في البدايات بعد التعرض للانتقادات داخلياً وخارجياً [21] بأن حماس على رأس حكومة منتخبة، ويجب دمجها في مسار عملية السلام وإعطائها فرصة سياسية، كما فُعل قبل ذلك مع حركة فتح وقيادتها المتمثلة بياسر عرفات[22] .

- الدور المصري عائقاً أمام المحاولات التركية:

---

[19] Mossad Ajanlarına Mit Operasyonu, Haber Türk, 21 Ekim 2021, https://www.facebook.com/HaberturkTV/videos/mossad-ajanlar%C4%B1na-mit-operasyonu/382787316881598/

[20] ينظر: الزنط، إسلام، التحول في السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، ص79-80.

[21] خلال الفترة التي فرضت فيها الدول الغربية حصاراً على حكومة حركة حماس، إثر فوزها في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية عام 2006، كان أحمد داود أوغلو -وزير الخارجية الأسبق- قد استقبل في أنقرة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي سابقاً، الخطوة السياسية التي أغضبت كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث تعرض القيادة التركية للكثير من الانتقادات من قبل عدة دوائر حكومية في كلا البلدين. الأمر الذي تطرقت إليه وزارة الخارجية التركية ببيانٍ دعته فيه جميع الأطراف إلى احترام نتائج الانتخابات الديمقراطية التي فازت بها حماس، كما أشارت إلى أن محاولة أي قوة أجنبية اضعاف الحكومة المنتخبة حديثًا من خلال العقوبات الاقتصادية ضد السلطة الفلسطينية وأجهزتها، ستكون ضد مبادئ الديمقراطية. ينظر: ليتيم، فنحية، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الفكر، العدد 5، الجزائر: بسكرة، ص215؛ عربي محمد، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017، ص97.

[22] منصور، أحمد، الوضع الداخلي والسياسة الخارجية التركية، برنامج بلا حدود، قطر: قناة الجزيرة، 2011، 1 ديسمبر.

لعب احتكار مصر لإدارة ملف المصالحة الفلسطينية دوراً سلبياً في العلاقة بين تركيا وحماس، حيث تجاهل المصريون الموقف التركي؛ مثلما جرى عندما اضطرت حماس إلى التنازل عن اللجنة الإدارية لقطاع غزة للجانب المصري دون علم الأتراك، كما تأثرت العلاقة أيضاً نتيجة تداعيات اتفاق الشاطئ 2014، الذي قاد حركة حماس إلى التنازل عن حكومتها "الحكومة المقالة"، التي كانت تمثل أحد مبررات تطوير العلاقات بين الجانبين في ضوء الاعتبارات القانونية والشرعية.

لابد من الإشارة هنا، إلى أن الدور التركي - عادة - ما يصطدم بالدور المصري، الذي شكل عائقاً حقيقياً أمام المحاولات التركية لتفعيل دورهم، خاصةً فيما يتعلق بلعب دور الوساطة في بعض ملفات القضية الفلسطينية، وهو ما لوحظ عندما باءت معظم محاولات الأتراك وعدد من دول الإقليم بالفشل بمجرد اصطدامها بالتضييق المصري خلال محطات تاريخية مختلفة، فمثلاً؛ على الرغم من إبداء أردوغان -أكثر من مرة- رغبة تركيا لعب دور الوساطة في ملف المصالحة الفلسطينية، إلا أن مصر سمحت لتركيا فقط بالتواجد كضيفٍ مراقب عام 2011 [23]؛ ويرجع ذلك إلى ما يتمتع به الدور المصري من عواملٍ تاريخية، وقربٍ جغرافي، وأيضاً عوامل سياسية - تتعلق بتفاهمات كامب ديفيد التي دعمّت هذا الدور بدعمٍ أمريكي وعلاقةٍ جيدة مع "إسرائيل" - مكنت مصر من لعب دور الوساطة تارة، وتمثيل القضية الفلسطينية بمشاركة الفلسطينيين تارةً أخرى.

- اتباع سياسة التدرج في العلاقة:

بعد فشل محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦، تخلصت الحكومة التركية من الكثير من معارضيها على مستوى الدولة العميقة، وفُصل وحُوكم آلاف الموظفين في كافة أجهزة الدولة المدنية والأمنية والقضائية، وشهدت السياسة الخارجية نقلة غير مسبوقة على صعيد التحول من السياسة الدفاعية إلى الهجومية في بعض القضايا الإقليمية، وهو ما انعكس إيجابياً على علاقة تركيا بقطبي السياسة الفلسطينية حماس والسلطة الفلسطينية، حيث وفرت تركيا البيئة المناسبة والآمنة لإقامة القيادات الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس

[23] على الرغم من أن مصر كانت قد رحبت بالدور التركي واعتبرته مكملاً لدورها في ملف المصالحة، إلا أنها سمحت فقط بتواجد أحمد داود أوغلو وزير الخارجية آنذاك كضيفٍ مراقب أثناء عقد المصالحة عام 2011، كما حاولت كلا من قطر وتركيا الدخول أيضاً على خط الوساطة في ملف تبادل الأسرى في صفقة شاليط من خلال عقدهما لقاءات مشتركة مع أعضاء المكتب السياسي لحركة حماس في سوريا، إلا أن الدور المصري كان حاسماً في تلك المسألة. ينظر: قطب، إياد، النظامين الاقتصادي والسياسي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساته على العلاقة مع سورية، سوريا: الأكاديمية السورية الدولية، 2009، ص16.

التي توُفر لها أيضاً مساحة من حرية السياسية والإعلامية والقانونية وفق صيغ مؤسسية تلتزم القوانين التركية المعمول بها التي تنظم عمل الجمعيات والمؤسسات المدنية.

ثانياً: تقييم العلاقة مع قطبي السياسة الفلسطينية:

- تقييم تجربة العلاقة مع حركة حماس:

تُعتبر تركيا البلد الوحيد القادر على إتاحة حرية الحركة لقيادات العمل الوطني الفلسطيني بمختلف توجهاته وانتماءاته، حيث تعقد العديد من الجهات والمؤسسات الفلسطينية لقاءاتها ومؤتمراتها في تركيا نظراً للحرية السياسية والقانونية التي يتيحها القانون التركي بخلاف عدم توفر مثل هذه الامكانية لدى دول تعتبر على صلة بالوضع الفلسطيني وتتمتع بصلات قوية مع حركة حماس؛ كقطر وإيران، إضافة إلى ضمان البيئة القانونية والسياسية في تركيا من خلال إمكانية ترخيص مؤسسات فلسطينية، والتي تساهم في تطوير الحالة الفلسطينية داخل تركيا وخارجها باتجاه دعم واسناد الفلسطينيين في الداخل، فضلاً عن إمكانية الانفتاح على المجتمع المدني التركي دون معارضة الحزب الحاكم.

ساهمت العلاقات الجيدة لحماس مع تركيا بجانب عوامل أخرى، من تطوير الموقف السياسي لحركة حماس اتجاه قضايا الصراع مع دولة الاحتلال، مثل مسألة القبول المبدئي بفكرة إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ في إطار حل الدولتين مع تمسّك حماس بعدم الاعتراف ب"اسرائيل"، ويعتبر ذلك نوع من التمهيد لأن تكون طرفاً مقبولاً إقليمياً ودولياً في حال جرت أي ترتيبات مستقبلية بشأن القضية الفلسطينية، وهو ما ظهر بشكلٍ واضح من خلال قيام حركة حماس بتغيير بنود وثيقتها المتعلقة بهذه المسألة [24]، كما يمكن أن تمنح هذه العلاقة حماس إمكانية الاستفادة من الدور الإقليمي المتنامي لتركيا في إطار سياسة شرعنتها إقليمياً؛ أبرزها دور تركيا الإقليمي في سبيل تحسين علاقات حماس مع أطراف عربية، كالإمارات والسعودية، خاصةً في ظل تطبيع العلاقات الثنائية مع تلك الأطراف مؤخراً.

على الجانب الآخر، تسعى تركيا إلى تحقيق مكاسب سياسية من علاقاتها مع الأطراف الفلسطينية، وهذا ما يفسر توقيعها الاتفاق الأمني مع السلطة الفلسطينية [25]، حتى إن كانت تركيا ترفض أي نشاطات عسكرية

[24] وثيقة المبادئ والسياسات العامة لحركة حماس، 1.05.2017، الجزيرة، https://cutt.us/p5saV

[25] بيان مشترك بين الجمهورية التركية ودولة فلسطين، 25 نوفمبر 2018، https://www.mfa.gov.tr/turkiye-filistin-ortak-komite-toplantisi-25-ekim-2018.tr.mfa

لحماس تنطلق من أراضيها، إلا أنها لا تسعى إلى فرض رؤيتها على حركة حماس، وهذا ما يفسر أيضاً تصريحات وزير الخارجية الصهيوني "يائير لبيد" الذي طالب فيها إغلاق مكاتب حركة حماس في اسطنبول.

تُعد تجربة العلاقات الحمساوية التركية فريدة من نوعها، مقارنةً مع تجارب أخرى مشابهة، لكن في المقابل لم ينعكس ذلك على شكل دعمٍ ماديٍ مباشر للحالة الفصائلية أو السياسية التي تقودها حركة حماس في قطاع غزة، ويعود ذلك إلى ما بعد اتفاق الشاطئ 2014، وحل اللجنة الادارية 2018؛ فقد أثرت تلك الأحداث سلباً على تواصل المؤسسات التركية العاملة في غزة مع حكومة حماس.

تتمحور السمة الإيجابية في العلاقة بين حماس وتركيا، في كون الطرفين على اتصالٍ دائمٍ ومباشرٍ على المستويات المختلفة وفي مقدمتها المستوى السياسي، خلافاً لما جرت عليه العادة في بعض علاقات الفصائل الفلسطينية بالأنظمة السياسية المختلفة في الإقليم حيث ظلت تتعامل معها باعتبارها ملفاً أمنياً أو حصرت التواصل فقط في القنوات الأمنية والاستخباراتية، وهذا مؤشر جيد يشير إلى إيلاء تركيا أهمية خاصة للعلاقة مع حركة حماس ووفق مقاربة جزء مهم من السياسة الخارجية التركية، وهو ما يعطي انطباعاً إيجابياً فيما يتعلق بطبيعة التوجه التركي الرسمي نحو علاقتها بحركة حماس.

يؤخذ على حركة حماس في علاقاتها مع تركيا عدم سعيها الى الانفتاح على المجتمع التركي والأطراف السياسية المختلفة، وقد بدأت تتنبه لهذه المسألة مؤخراً، خاصةً في أن استطلاعات الرأي في تركيا تشير إلى وصول تراجع في شعبية حزب العدالة والتنمية، وهذا ما يستدعي سعي الحزب الحاكم إلى التحالف مع أحزاب جديدة خلافاً للحركة القومية MHP.

- تقييم تجربة العلاقة مع السلطة الوطنية:

حاولت تركيا اتباع سياسة متوازنة في صياغة علاقاتها مع الأطراف المختلفة المتواجدة في الساحة الفلسطينية بشكلٍ متزامن، ما منحها دوراً بارزاً وفعالاً في القضية الفلسطينية، خاصةً فيما يتعلق بالمجال الإنساني من خلال تسهيل وصول مساعداتها عبر مؤسساتها الرسمية، وفي المجال السياسي من خلال مواقفها السياسية الداعمة للقضية الفلسطينية في المؤسسات الدولية والإقليمية، وبجانب حفاظها على علاقات جيدة مع حماس، أقامت بشكلٍ رسمي علاقات جيدة مع السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس [26].

[26] ثابت، عبير، العلاقات التركية الفلسطينية ما بعد الانقسام، ص6.

في إطار هذه العلاقة الرسمية، التي بدأت سابقاً مع منظمة التحرير، ومن ثم دخلت في إطار التعاون المشترك والمتبادل مع السلطة الفلسطينية عام 1994، عقب اتفاقية أوسلو، أولت السلطات التركية أهمية إلى علاقتها بالسلطة الفلسطينية الجديدة، فقد تم تعيين مسؤول تركي برتبة وزير معني بشكل مباشر بقضية القدس في تركيا[27]، وفي سياق هذا التعاون المشترك بين الطرفين عملت تركيا على ترسيخ العلاقات التجارية، بهدف تعزيز دورها المتنامي في القضية الفلسطينية في الآونة الأخيرة، من خلال مشاريع حقيقية على أرض الواقع تكون نتائجها ملموسة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وهو ما لوحظ من خلال مؤسساتها التنموية ومشاريعها المستمرة، التي تمثلت في افتتاح "مكتب التنمية" في مدينة رام الله، ومن ثم مكاتب تيكا TİKA والهلال الأحمر التركي، كما تُوّج هذا التوجه التركي نحو التنمية الاقتصادية للسلطة الوطنية بتوقيع سلسلة من التفاهمات المشتركة اشتملت على تعاون اقتصادي تجاري عام ٢٠١٨ [28].

وبالنسبة للدعم السياسي المتبادل فقد حاولت تركيا العمل على عقد وساطة سلام بين السلطة ودولة الاحتلال في نوفمبر ٢٠٠٧، حيث لبى كل من محمود عباس وشمعون بيريز دعوة عبد الله جول، وألقيا خطاباً أمام مجلس البرلمان التركي، وأُطلق على تلك المبادرة "كامب ديفيد تركيا"، وعلى الرغم من أنها باءت بالفشل إلا أنها أعطت مؤشراً واضحاً على الرغبة التركية في إطار سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية بلعب دور إقليمي فعال، في المقابل بذلت السلطة الفلسطينية هي الأخرى جهوداً للوساطة في تسوية النزاع بين تركيا واليونان بين عامي١٩٩٦-٢٠٠٢ [29].

من الجدير بالذكر أن العلاقة بين تركيا والسلطة الفلسطينية كانت وما تزال تسير في إطارها الرسمي "اللا فصائلي"، لاحقاً وبعد أحداث الانقسام الفلسطيني عام ٢٠٠٧، واصلت حكومة العدالة والتنمية علاقتها مع حركة حماس بوصفها قوة منتخبة تتمتّع بالأغلبية ولديها حكومة مقالة يمكن اعتبارها حكومة تسيير أعمال وفقاً للنظام الأساسي للسلطة الفلسطينية، وحظيت باعتراف واسع عربياً ودولياً قبل انهيار اتفاق مكّة برعاية المملكة العربية السعودية؛ حيث انبثقت عنه حكومة اسماعيل هنية كحكومة وحدة وطنية بفعل أحداث الانقسام الدامية في الأراضي الفلسطينية. وبالرغم من التغييرات التي طالت واقع السلطة وانقسام المؤسسات الفلسطينية بين حكومة ورئاسة ومجلس تشريعي، استمر الموقف التركي بالحفاظ على الإطار الرسمي لهذه

[27] الشرطي، طارق، تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة 2000-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: جامعة بيرزيت، 2011، ص72.

[28] بيان مشترك بين الجمهورية التركية ودولة فلسطين، 25 نوفمبر 2018، https://www.mfa.gov.tr/turkiye-filistin-ortak-komite-toplantisi-25-ekim-2018.tr.mfa

[29] الرحاحلة، أحمد، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، الفرص والتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014، ص96.

العلاقة من خلال التواصل مع كافة الأطراف باعتبارها جزءً من الشرعية الفلسطينية، لذلك حافظت تركيا على علاقتها مع حركة حماس رغم العزل الإقليمي والدولي الذي تعرّضت له حكومتها في غزة، وكذلك حافظت على علاقة رسمية مفتوحة مع السلطة الفلسطينية المعترف بها دولياً، إلى جانب ذلك فإن البعد الجغرافي وتوزّع سيطرة كلا الطرفين على مناطق فلسطينية عزّز من استمرار حفاظ تركيا على علاقاتٍ جيدة مع كليهما؛ لتنشيط الدور الاستراتيجي والفعّال لها في المنطقة من خلال القضية الفلسطينية التي تعد محدداً رئيسياً في سياستها الخارجية ودورها الإقليمي.

ثالثاً: مستقبل علاقة القطبين مع تركيا وإمكانية تطورها:

تدرك تركيا حساسية المسألة الفلسطينية، وتظهر رغبة واضحة في الحافظ على توازن علاقتها مع الأطراف الفلسطينية المختلفة، ولا تميل إلى التعامل بمنطق التحالف مع طرف فلسطيني ضد آخر رغم استفادة كل الأطراف من هذه العلاقة، وهذا ما أكد عليه الرئيس التركي أردوغان في لقاء غير معلن مع قيادة حماس، بعد زيارة الرئيس محمود عباس إلى تركيا في يوليو ٢٠٢١، حيث أشار الرئيس التركي أن تركيا تعطي أهمية خاصة لعلاقتها بالرئيس أبو مازن والسلطة الفلسطينية في رام الله، كونها معترف بها دولياً كممثلٍ عن الشعب الفلسطيني.

أثبتت التجارب السابقة أن المراهنة على طرف سياسي بعينه وتجاهل الأطراف السياسية الأخرى، أو بناء العلاقات اعتماداً على أيديولوجيا فكرية معينة أمر محفوف بالمخاطر، وقد يكلف مختلف الأقطاب الفلسطينية الكثير من الخسائر على مستوى العلاقة بتركيا، في حال حدوث أي تحولات في المشهد السياسي التركي، مما ينذر بنتائج كارثية ، لأن تركيا العدالة والتنمية لا توفر بيئة مناسبة لحركة حماس في أراضيها فحسب؛ بل تتعداها إلى مستوى حلفاء أخرين، فالسياسة الخارجية التركية القوية شكلت درع حماية للحكومة القطرية التي تستضيف حركة حماس وتوجّه لها بعض أشكال الدعم السياسي والمالي.

أمّا إمكانية توجه كلا القطبين، وخاصة حركة حماس، مؤخراً نحو الانفتاح على الأطراف السياسية الأخرى، قد لا يحقق النتائج المرجوة الآن، لأن أحزاب المعارضة التركية منشغلة في صراعها مع أردوغان، وتحاول استغلال الأزمة الاقتصادية لمصلحتها، وتطالب بانتخابات مبكرة بهدف توجيه أنظار الشعب التركي نحو ما تراه أخطاء الرئيس أردوغان في السياسة الداخلية والخارجية، أو بعبارة أخرى، فإن انشغال تلك الأحزاب بالأوضاع الداخلية قد لا يمنح القطبين الكثير من الفرص في هذا التوقيت لتوطيد علاقاتها مع مختلف الأحزاب في تركيا استباقاً لأي تغييرات محتملة يمكن أن تطال شكل القيادة التركية بُعيد الانتخابات المزمع عقدها في العام

القادم ٢٠٢٣ ، في حين تبدو علاقة تركيا بالسلطة الفلسطينية قادرة على الحفاظ على استقرارها النسبي طالما تسير في إطارها الرسمي الذي قد لا يتأثر كثيراً في ظل أي تحولات في السياسة الداخلية تفضي إلى تغيير الحزب الحاكم.

علاوة على ذلك، عند تقييم علاقة حماس مع أحزاب المعارضة التركية؛ فإن آخر لقاء رسمي بينهما كان مع زعيم المعارضة كمال كلتشدار أوغلو عام ٢٠١٢ ، وهو ما تم بتنسيقٍ رسمي من القيادة التركية آنذاك، ويمكن إرجاع تغاضي الحزب الحاكم وتنسيقه لهذا اللقاء إلى عاملٍ أساسي؛ مرتبط بانعدام التهديد الانتخابي من قبل المعارضة آنذاك، وثقته بالحصول على الأغلبية الساحقة لحزب العدالة والتنمية، مما جعله لا يولي أي تخوف من هكذا تقارب، وهو ما تغير نسبياً في ظل تحولات المرحلة الحالية في التركيبة السياسية الداخلية في تركيا، خاصة مع تراجع شعبية الحزب الحاكم، وتنامي قوة المعارضة في ظل الائتلاف الخماسي الحالي، لذا سيكون على حركة حماس أن تتمسك بسياسة حذرة في علاقاتها مع الأحزاب التركية في بيئة مشحونة سياسياً مع الاقتراب من استحقاق الانتخابات التركية، ولكي لا تفسّر خطواتها بشكل سلبي سواء لدى حزب العدالة والتنمية الحاكم أو بعض أحزاب المعارضة؛ تحسباً لأي احتمال تتغير معه معادلة الحكم في تركيا.

كما لا يمكن تصور نهاية العلاقة بين تركيا وحركة حماس باحتمالية خروج العدالة والتنمية من الحكم، لأن خطاب المعارضة العلماني والقومي ليس موجهاً ضد العرب بالقدر الذي يسعى فيه لربط أزمات تركيا بالتوجه نحو الشرق الأوسط على حساب العلاقات التركية مع الغرب، كما أن أزمة اللاجئين السوريين في تركيا لا تُعبر عن توجه المعارضة العام، ولا تنسحب على موقف تركيا اتجاه حماس أو غيرها من الأطراف العربية، ولم يظهر أي هجوم أو انتقاد في الإعلام التركي ضد حماس أو قيادات الاخوان، لأن نظرة الشعب التركي سلبية تجاه كافة الأنظمة العربية، ولديهم قناعة بأن كافة الأنظمة العربية قمعية ومتعاونة مع إسرائيل.

من ناحية أخرى، وعلى مستوى العلاقات التركية الإسرائيلية، ومدى تأثيرها على علاقات تركيا بقطبي السياسة الفلسطينية، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية ظهور العديد من الصراعات الاقليمية التي تمس الأمن القومي التركي، ولعل أبرزها أزمة شرق المتوسط، واستمرار سخونة الجبهة السورية، ودعم اسرائيل الواضح لتنظيمات PKK – PYD الإرهابية؛ ما يجعل مسألة عودة العلاقات الاسرائيلية التركية إلى ما كانت عليه قبل ٢٠١٠ ليس بالأمر اليسير، بالتالي ستبقى تركيا بحاجة للقضية الفلسطينية وأقطابها السياسية المختلفة للحفاظ على دورٍ إقليمي فعال تستطيع من خلاله أن تحافظ على ميزان القوى كونها لاعب رئيسي في المنطقة.

يبقى تطور علاقة تركيا بقطبي السياسة الفلسطينية "حركتي حماس وفتح" رهن حسابات سياسية بالدرجة الأولى، ولا يمكن الارتهان لحسابات الايديولوجيا، وهذا ما يجعل تركيا تتابع دعمها للقضية الفلسطينية بالبقاء على عنصر التوازن في علاقاتها بالأطراف الفلسطينية، وكذلك الحال بالنسبة لعلاقاتها الاقليمية والدولية. كما أنها تبقي العناصر المحددة لسياستها الخارجية أمام نصب عينيها أثناء دعمها لكلا القطبين؛ لأنها تعد القضية الفلسطينية العامل الرئيسي المحرك للدور التركي في المنطقة، لذا يبقى مدى تطور هذا الدور إقليمياً مرتبط بطبيعة العلاقة مع الأطراف الفلسطينية. كما تسعى تركيا إلى تجنب الدخول في أزمات سياسية مع الأطراف الإقليمية والدولية أثناء صياغة علاقاتها بقطبي السياسة الفلسطينية حماس والسلطة، لذلك تحاول في علاقتها مع حماس على وجه الخصوص تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والمالي دون التطرق إلى المجالات الأخرى.